

الاحتلال يفرض مزيدا من القيود على دخول البضائع إلى غزة



الخميس 13 أكتوبر 2016 06:10 م

قالت حكومة الاحتلال الصهيوني الخميس، إنها قررت تشديد عمليات التفتيش على المعابر المؤدية إلى قطاع غزة، وفرض غرامات باهظة، على "محاولات تهريب" البضائع إليه.

كما قررت، منع إدخال قطع غيار السيارات المستعملة بدعوى استخدامها لأغراض "عسكرية".

وقال يواف مردخاي، "منسق أنشطة حكومة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية"، في تصريح مكتوب: إنه اتخذ هذا القرار اليوم، بتوصية من وزير الدفاع أفيغدور لبيرمان.

وتفرض حكومة الاحتلال قيودا على إدخال مواد البناء، بما فيها الإسمنت والحديد، ومعدات إلكترونية إلى قطاع غزة بداعي الخشية من استخدامها من قبل مسلحين في أعمال عسكرية.

ويقول فلسطينيون إن قيود الاحتلال تحول دون إتمام إعادة بناء وترميم آلاف المنازل التي دمرتها الحرب الإسرائيلية على غزة في العام 2014.

وأشار مردخاي في تصريحه إلى أن قوات الجيش، ستشدد التفتيش على منافذ المعابر المؤدية إلى غزة، بناء على توجيهات من وزير الدفاع.

وقال: "تقرر فرض غرامة مالية بمئات آلاف الشواقل (الدولار: 3.8 شيقل) على من تثبت عليه تهمة محاول تهريب معدات ذات استخدام مزدوج".

ويطلق الاحتلال على البضائع والمواد التي تمنع إدخالها إلى قطاع غزة، مُسمى "ذات استخدام مزدوج"، في إشارة إلى إمكانية استخدامها من قبل حركة حماس، في أغراض عسكرية.

وتابع مردخاي: "تقرر تشديد العقوبات ضد أصحاب الشاحنات، أو السائقين ومصادرة الشاحنات التي استخدمت في عمليات التهريب عبر معبر كرم شالوم (كرم أبو سالم)".

كما أشار إلى أنه تقرر فرض عقوبات مالية بمبلغ قد يصل إلى مليون شاقل (266 ألف دولار)، وفق "خطورة عملية محاولة التهريب".

وفي ذات السياق لفت مردخاي، إلى أنه أمر بمنع إدخال قطع غيار للسيارات المستعملة إلى غزة، بعد أن تم ضبط العديد من محاولات تهريبها كقطع تكميلية لمركبات ذات نظام الدفع الرباعي التي تستعمل من قبل المنظمات الفلسطينية، حسب قوله.

وأضاف: "المسؤولية لن تظل المستورد وحسب، وإنما الشركة المصدرة وسائقي الشاحنات، سنتعامل بيد من حديد مع كل عملية تهريب ولن نسمح لأحد في دعم الإرهاب والتنصل من أي مسؤولية".

وتفرض حكومة الاحتلال منذ أكثر من 10 سنوات حصارا مشددا على قطاع غزة، رغم الدعوات الدولية لفك هذا الحصار.